

**العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي والاحتياجات الفعلية من القوى العاملة
في الجماهيرية العظمى
د. محجوب عطية الفاندى
اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي**

مُتَكَلِّمًا

إن مايشاهده المجتمع الليبي في الوقت الحاضر من زيادة واضحة في عدد السكان وتوسعا كبيرا في الأنشطة الاقتصادية والخدمية يتطلب بالضرورة تغييراً جذرياً في النظام التعليمي التقليدي الذى لم يعد يواكب مسيرة المجتمع وتطور الحياة العصرية في الوقت الحاضر . كما أن الحاجة الماسة للقوى العاملة المدربة والكوادر الوسطى في المجتمع يتطلب التركيز بصورة واسعة على التعليم التقنى والتكوين المنهى في مرحلة التعليم المتوسط أو المعاهد الفنية العليا على مستوى التعليم العالي وهو ماتسعى إليه الجماهيرية بعد ان ثبت النقص الواضح في المهن الفنية التي يتطلبها تنفيذ خطط التنمية الطموحة التي تشاهدها الجماهيرية في المجالات المختلفة كما أنه يرجع إلى إتاحة الفرص للغالبية العظمى من طلاب المرحلة التعليمية المتوسطة الدخول إلى الجامعات والتخصص في مجالات لم يعد المجتمع في حاجة إليها .

الهدف من الدراسة :-

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي في الجماهيرية والاحتياجات الفعلية من القوى العاملة وذلك من خلال أستعراض النظام التعليمي السابق والمحاولات المتكررة التي تسعى إلى تغييره أو إعادة تنظيمه حتى يلبي احتياجات المجتمع من القوى العاملة ويساعد أبناء المجتمع الليبي على ايجاد فرص العمل المناسبة ، وسنحاول في هذه الدراسة معرفة الجهود المبذولة من أجل نشر التعليم التقنى والتكوين المهنى والأهتمام بالتعليم العالى الذى اصبح منتشراً في كل مناطق الجماهيرية ونعرف مدى مساهمة هذه البرامج التعليمية المختلفة في توفير العناصر المطلوبة من القوى العاملة الوطنية التي يحتاج إليها المجتمع ومقارنة عدد الخريجين من هذه المؤسسات التعليمية مع القوى العاملة غير الوطنية التي تعمل داخل الجماهيرية ومازالت مسيطرة على معظم المهن الفنية والكوادر الوسطى وبعض المهن التخصصية العليا مما يؤثر على توزيع القوى العاملة الوطنية على المهن المختلفة ، وسنحاول في هذه الدراسة اقتراح الاسلوب التعليمي الأفضل الذى يستطيع توفير القوى العاملة في المهن التي يحتاج إليها المجتمع الليبي لتنفيذ خطته التنموية حتى يعتمد المجتمع الليبي على العناصر الوطنية ويستغنى عن العمالة الاجنبية حسب خطة علمية مدروسة في مدة محددة .

الأستعراض المرجعي :-

يعتبر التعليم في مراحلہ المختلفة وإشكاله المتنوعة أحد الأساليب المناسبة لتنمية الموارد البشرية والتعليم لا يقصد به الحصول على شهادة علمية معينة ولكنه يعنى أيضاً محو الأمية المهنية وتعلم حرفة مفيدة ، وتعتبر تنمية الموارد البشرية إحدى الأساليب المناسبة لنشر الرخاء وتقدم المجتمع ويمكن أن يتحقق هذا المطلب عن طريق الانخراط في أحد أشكال التعليم المختلفة ، ويهدف

التعليم بصفة عامة إلى تهيئة الطلاب لمواجهة مسئوليات المستقبل وتوفير متطلباته عن طريق تمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة وتنظيمها بالشكل الذي يزيد من مهاراتهم وقابلياتهم في تنفيذ الأعمال والواجبات المنوطة بهم (1970) .

وقد زادت أهمية التعليم وتعددت مساهماته في توفير الكوادر والخبرات العلمية والأساليب الحديثة من أجل تطوير التقنية العلمية وزيادة مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الإنتاج وفي هذا المجال يرى (نادلر 1970) أن التعليم يعتبر متغيراً وسيطاً يربط بين التنمية من جهة والتدريب من جهة أخرى حيث يشمل هذا الربط على أهمية التعليم في اكتساب الأشخاص لبرامج التدريب اللازم لتطوير كفاءاتهم وتنمية مواهبهم لأجل مواكبة تطورهم المهني وانجاز أعمالهم الوظيفية (الخفاجي وآخرون 1990) ان النظام التعليمي التقليدي الذي ينقل فيه الطالب من التعليم الأساسي إلى المرحلة الجامعية عن طريق التعليم الثانوي لم يعد قادراً على توفير الكوادر الوسطى من المهن الفنية التي يحتاج إليها المجتمع . اما النظام التعليمي المطلوب فهو ذلك الاسلوب التعليمي الذي يسعى الى توسيع مرحلة التعليم المتوسط ويركز بصفة خاصة على التدريب المهني .. والتعليم التقني والذي يسعى لمواكبة العصر الذي يعيش فيه الافراد والجماعات ويساعدهم في توفير فرص العمل المناسبة عن طريق تعليمهم مهنة مناسبة اذا لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم في الجماعات والتعاقد العليا وفي التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع بصورة ملحة وتواجه بعض الاقطار العربية والدول النفطية على وجه الخصوص مشاكل الاعتماد على العمالة الفنية الماهرة ثم شبه الماهرة غير الوطنية وذلك بسبب وجود هياكل مهنية مشوهة ومنحازة الى العمالة العادية أو الى الوظائف الادارية العليا بسبب كثرة خريجي الجامعات من كليات العلوم الاساتية مما ادى الى وجود ظاهرة التضخم الوظيفي والبطالة المقنعة لخريجي الجامعات او المعاهد المتوسطة مثل معاهد العلوم الادارية والمالية في الجماهيرية ويرجع ذلك الى عدم الاهتمام بالتعليم التقني في المرحلة المتوسطة والاعتماد على العمالة الماهرة الوافدة التادية هذه الاعمال :

- وفي دراسة لمعرفة القوى العاملة ومعرفة التشكيلة المهنية في بعض الاقطار العربية لوحظ أن لتشكيلة المهنية في هذه الاقطار تأخذ شكلاً هرمياً حيث ان الغالبية العظمى من القوى العاملة غير الماهرة تشكل قاعدة الهرم ثم تبدأ نسبة بقية المهن الاخرى في الانخفاض كلما ارتفعنا الى العمالة الماهرة ثم العمالة الفنية ثم التخصصية من العلماء والمهندسين والباحثين كما في شكل (1) .

- اما في الكويت وهي تعتبر مثلاً نموذجاً للأقطار العربية النفطية وتعتمد على العمالة الوافدة بالنسبة للمهن الماهرة وشبه الماهرة فقط لوحظ أن الغالبية العظمى من العمالة الوطنية تعتبر عمالة عادية وهي تشكل قاعدة الهرم وتمثل نسبة كبيرة من القوى العاملة اما بقية المهن الاخرى فأنها تشكل مايشبه الهرم المقلوب حيث أن الاكثريه منهم تمثل العلماء والمهندسين من خريجي الجامعات ثم تبدأ هذه النسبة في الاضمحلال كلما نزلت الى مرتبة العمالة الفنية ثم العمالة الماهرة ثم شبه الماهرة كما هو مبين في شكل (2) ولمزيد من التفصيل انظر شكل سليمان 1987 الفاندي 1988 .

- اما إذا نظرنا إلى التشكيلة المهنية في الجماهيرية فهي تعاني من نفس المشكلة التي تعاني منها الأقطار العربية المصدرة للنفط حيث يلاحظ وجود نسبة كبيرة من القوى العاملة غير الماهرة في قاعدة الهرم المهني بينما يلاحظ وجود نقص واضح في المهن الماهرة وشبه الماهرة وكذلك بعض المهن الخاصة بالعلماء والمهندسين والأطباء وذلك حسب احصائيات القوى العاملة في الجماهيرية عام 1980 ف انظر شكل (3) لقد اظهرت بعض الدراسات المتوفرة عن العمالة في بعض الأقطار

العربية النفطية ومن بينها الجماهيرية زيادة ملحوظة في القوى العاملة من نوى المؤهلات الجامعية مقارنة مع حاملي المؤهلات الفنية المتوسطة الذين يعتمد عليهم المجتمع حيث أصبحت الكوادر الفنية الوسطى تشغلها القوى العاملة الوافرة (غير الوطنية) اما أبناء الوطن فقد اصبحوا يستنكفون عن الدخول إلى المعاهد المهنية المتوسطة أو القيام بالأعمال اليدوية ويبدلون قسارى جهودهم للدخول إلى الجامعات بكل الوسائل المتاحة وذلك بسبب توفر فرص التعليم الجامعى وانتشاره عن رقعة جغرافية واسعة في معظم المناطق ، وقد يكون الوضع الاقتصادى الجيد الذى يتمتع به أسر هؤلاء الطلاب أحد الاسباب التى ساهمت في وجود هذا الخلل في التركيبة المهنية داخل هذه المجتمعات ضف إلى ذلك سهولة دخول القوى العاملة الوافدة التى تقوم بتأدية العمالة الماهرة وقد أدت هذه التركيبة المهنية غير السوية بالنسبة لأبناء المجتمع إلى وجود عدد كبير من خريجي الجامعات يفوق حاجة المجتمع في الوقت الذى لاتوجد فيه كوادر فنية وسطى من أبناء المجتمع لتأدية الأعمال الفنية الماهرة وشبه الماهرة .

- أما النموذج الأمثل للتركيبة المهنية فيجب أن يكون الأكبر من القوى العاملة في أى مجتمع من العمالة الماهرة بينما تقل هذه النسبة من العمالة كلما ارتفعنا إلى أعلى نحو العمالة الفنية ثم العلماء والباحثين كما يجب أن تقل أيضاً كلما اتجهنا إلى أسفل نحو العمالة شبه الماهرة والعمالة العادية وذلك كما هو مبين بالشكل رقم (4) .

تعريف التكوين المهني :

يعتبر التكوين المهني أحد أنواع التعليم النظامي الذي يتضمن أعداداً سلوكياً تربوياً وتوجيهياً ومهارياً لفئة معينة من أبناء المجتمع تتراوح أعمارهم ما بين (15 - 20) سنة وتتراوح مدة الدراسة ما بين (2 - 3) سنوات بعد مرحلة التعليم الأساسي (الأعدادية) ويهدف هذا النوع من التعليم والتدريب لأعداد قوى عاملة شبه فنية تقع عليها مسؤوليات التشغيل والإنتاج ولها القدرة على ترجمة الخطط الإنتاجية والعمل على تنفيذها مع القوى العاملة الماهرة وهذا يركز على التدريب العلمى إلى جانب الدراسة النظرية كما أنه يجب أن يشتمل على أسس التقنية العلمية الحديثة (النائب 1996 فرنجى .

كما أن التدريب المنهى يمكن أن يعتمد على التعليم الحر غير النظامى حيث يتم تدريب بعض أبناء المجتمع في أعمار مختلفة على تعليم حرفة أو مهنة مناسبة دون أن يكون عنده مستوى تعليمى معين كما أن هذا التدريب لا يخضع لامتحانات أو اعطاء شهادة أو يتطلب مدة تدريبية محدودة ويمكن أن ينخرط المتدرب في الحياة العملية عندما يتقن المهنة التى يريد أن يتعلمها .

ويلاحظ أن التدريب المهني يهدف بصفة عامة إلى خدمة فئة معينة من المواطنين الذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم في المرحلتين المتوسطة أو الجامعية أو عدم رغبتهم في مواصلة دراستهم حيث يتحصلون على خبرة واسعة في بعض المجالات أو المهن الفنية أو الحرفية التى توفر لهم فرص العمل التى يحتاج إليها المجتمع كما أن هذا النوع من التدريب أو التعليم يعتمد على النواحي العملية والقيام بالدراسات الميدانية والتطبيق العملى بشكل مكثف (1965) .

أهمية التكوين المهني في توفير القوى العاملة :

أن الهدف الأساسى من توفير التكوين المهني هو أعداد فئة معينة من أفراد المجتمع لتعليم مهن معينة تؤدي خدمة مناسبة وتساهم في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل لأبناء ذلك المجتمع ويؤكد كثير من التربويين على ضرورة الأهتمام بالتعليم المهني لأن تعلم

حرفة معينة يساعد الأفراد في كثير من الأحيان على المشاركة الفعالة في بناء المجتمع والمساهمة الجادة في توفير فرص عمل مناسبة ويرى (1955) أن التعليم المهني يهدف إلى توفير كفاءات فنية ماهرة وشبه ماهرة تساعد العلماء والباحثين والخبراء على تسير أعمالهم وتنفيذ برامجهم العلمية المختلفة ومن المعروف أن المجتمع يحتاج إلى كوادر فنية متوسطة في مجال الخدمات الصحية وأعمال الصيانة والطباعة وفنيو الأجهزة العلمية وبرمجة الحاسوب وإدارة الفنادق والخدمات العامة () غير أن برامج التكوين والتدريب المهني يتطلب توفير امکانات المادية والبشرية لأنه يعتمد على التدريب العملي حتى يؤدي دوره بصورة جيدة ويلاحظ أن التدريب المهني يعتمد على درجة رغبة الفرد واندماجه في المهنة المرغوبة كما أن الخدمات التي يقوم بها المهني لعملائه تعتبر جوهرية لصالح الفرد والجماعة ، بينما يرى آخرون أن المهنة المرغوبة هي تلك المهام التي تزيد من مركز الشخص الاجتماعي وتحسين وضعه الاقتصادي وأن الرضا عن المهنة يعتبر جزءاً من التكليف في تقبل العمل في المهنة الجديدة كما أنها تتأثر بالتكوين الذاتي للشخص وقدراته الخاصة لأنها تؤثر في تقبل أو رفض لجوانب البيئة التي يعيش فيها الشخص (الفاعدي 1988 فرنجي) .

البنية التعليمية الجديدة في بعض الأقطار العربية :

نظراً للتغيرات السريعة التي يواجهها العالم في نظم التعليم والتدريب والتأهيل ونظراً للتغير المستمر لانماط الوظائف الادارية والمهنية ورغبة في مسايرة التقدم والتطور العلمي في نظم التعليم لتوفير الكوادر الفنية التي يحتاج إليها المجتمع بسبب قصور انتظام التعليم التقليدي في توفير الكفاءات المطلوبة ، فقد اتجهت بعض الاقطار العربية إلى اللحاق بالدول المتقدمة في تغير النظام التعليمي التقليدي وبادداث بعض التغيرات على نظام التعليم المتوسط وذلك بأستحداث معاهد مهنية متوسطة لتعليم المهني والحرفي التي يحتاج إليها المجتمع كما قامت بعض هذه الاقطار بتغير نظام التعليم في الثانويات العامة اما بوضع نظام اختيار المقررات الدراسية كما هو الحال في جمهورية مصر العربية أو استحداث ثانويات تخصصية كما هو الحال في المملكة العربية السعودية أو الجماهيرية العظمى .

الثانوية الحديثة في جمهورية مصر العربية :

بدأ نظام الدراسة للثانوية العامة الحديثة في جمهورية مصر العربية عام 94 / 1995 فرنجي حيث تعتبر سنة اولى ثانوي مرحلة اجبارية لجميع الطلاب ثم يتبع ذلك مرحلتين لاتمام الحصول على الثانوية العامة يطلق عليهما المرحلة الأولى ثم المرحلة الثانية ويدخل الطالب خلال هاتين المرحلتين أربع امتحانات وذلك بمعدل امتحان لكل سنة دراسية حيث توجد مقررات اجبارية ومقررات اختيارية وعلى وعلى الطالب اختيار المقررات التي تؤهله إلى نوع التخصص المرغوب أو الكلية التي يرغب الدراسة فيها عن دخول المرحلة الجامعية وبهذا النظام التعليمي الجديد يستطيع الطالب وكذلك المجتمع توفير الجهد والوقت والمال عن طريق التخصص منذ مرحلة التعليم المتوسط . (وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية 1994 فرنجي) .

النظام التعليمي الجديد في المملكة العربية السعودية :

طبقت وزارة المعارف السعودية نظاماً تعليمياً جديداً لمرحلة التعليم المتوسط منذ بداية العام الدراسي 92 / 1993 فرنجي وقد نص القرار على أن يدرس جميع الطلاب بالانصف الأول من المرحلة الثانوية جميع المقررات الموحدة لجميع الأقسام ثم تبدأ مرحلة التخصص اعتباراً من الصف الثاني الثانوي حيث أن مدة الدراسة ثلاث سنوات وهي تتكون من الأقسام الآتية :

- الثانوية العامة قسم العلوم الشرعية والعربية .
- الثانوية العامة قسم العلوم الإدارية والاجتماعية .
- الثانوية العامة قسم العلوم الطبيعية .
- الثانوية العامة قسم العلوم التقنية .

ويستطيع الطالب الذي يختار إحدى هذه الثانويات التخصصية أن يلحق بالكلية التي تناسب التخصص الذي درسه في المرحلة الثانوية (وزارة المعارف السعودية 1992 فرنجي) .

النظام التعليمي في الجماهيرية :

لقد كان النظام التعليمي في الجماهيرية العظمى قبل الثورة يتسم بالطابع التقليدي حيث يدخل الغالبية العظمى من الطلاب الذين يجتازون مرحلة التعليم الأساسي إلى المرحلة الثانوية ومنها إلى الجامعة مما أدى إلى تراكم أعداد كبيرة من خريجي الجامعات وخاصة في مجال العلوم الأساسية لا يحتاج إليهم المجتمع وهذا أدى إلى زيادة حجم البطالة نظراً لعدم توفر فرص العمل لبعض الخريجين في الوقت الذي يحتاج فيه المجتمع إلى كوادر وسطى في مجالات متعددة في المهن التي تتطلب عمالة فنية ماهرة وشبه ماهرة حيث أصبحت الدولة تعتمد على العناصر غير الوطنيون لشغل هذه المهن ونظراً لوجود خلل واضح في توزيع القوى العاملة في المجالات الخدمية والأنتاجية المختلفة رأى المسؤولون على قطاع التعليم والبحث العلمي ضرورة اتخاذ الإجراءات العلمية التي تهدف إلى تغيير جذري لبرامج التعليم التقليدي واتخاذ مسارات جديدة ومناهج حديثة للحصول على مخرجات متطورة تلبي حاجة المجتمع من الكوادر الفنية المتخصصة وتوفر فرص العمل المناسبة وبذلك اتخذت الإجراءات التنفيذية لاعتماد وتنفيذ بنية تعليمية جديدة تركز على التكوين المهني وتشتمل على الكثير من التخصصات المهنية التي تتماشى مع الاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل وتغذي مخططات التحول الاقتصادي والاجتماعي بما يحتاجه من قوى عاملة مؤهلة (خليل 1996 ص 35) .

• البنية التعليمية الجديدة في الجماهيرية :

زاد الأهتمام بالتعليم التقني والتكوين المهني في الجماهيرية بشكل كبير حيث انشئت لجنة شعبية عامة للأهتمام بالتكوين والتدريب المهني عام 1988 فرنجي وزاد عدد المعاهد المهنية ومراكز التدريب المهني في جميع مناطق الجماهيرية وكلفت لجان فنية متخصصة لدراسة التجارب لدى كثير من الدول التي سبقنا في هذا المضمار وتمت الاستعانة بمنظمة اليونسكو وذلك لإيجاد نظام تعليمي جديد يراعى فيه المتطلبات الأساسية لحاجة المجتمع من القوى العاملة مع تنوع التخصصات المهنية والأعداد على الجانب العلمي في التدريب لمرحلة التعليم المتوسط على أن يكون اختيار الطالب لمجال دراسته اختياراً حراً حسب ميوله وقدراته الخاصة وبما لا يتعارض وحاجة المجتمع من القوى العاملة الفنية المطلوبة . وقد اطلق على هذا النوع من التعليم البنية التعليمية الجديدة وهي تتكون من الثانويات التخصصية مثل الثانويات الطبية والثانويات العلوم الأساسية وقد تم اقتراح عدد (14) ثانوية تخصصية بحيث تكون مدة الدراسة فيها اربع سنوات ويستطيع الطالب بعد استكمال متطلبات التخرج الانخراط في سوق العمل في وقت مبكر او مواصلة الدراسة الجامعية اذا كان متفوقاً في الثانوية التخصصية ويرغب فيها غير ان كثرة عدد هذه الثانويات التخصصية وكثرة العراقيل التي حالت دون

تنفيذها جميعا حسب الخطة المقترحة ورغبة معظم الطلاب الدخول الى الثانويات التقليدية التي تؤهلهم للدخول الى الجامعات مباشرة شجع المسؤولين بقطاع التعليم على اعادة النظر فى هذا العدد الكبير من الثانويات التخصصية وتقليصها الى خمس ثانويات متخصصة بدء اعتبارا من العام الدراسي 1996 / 1997 افرنجى وهى كالآتى :-

- 1- ثانوية العلوم الاساسية
- 2- ثانوية العلوم الهندسية
- 3- ثانوية علوم الحاة
- 4- ثانوية العلوم الاجتماعية
- 5- ثانوية الفنون والاعلام

مدخلات ومخرجات التعليم المهني في الجماهيرية :-

- رغبة من المسؤولين بقطاع التعليم والبحث/العلمي فى توسيع قاعدة التعليم التقنى والتدريب المهني لإيجاد كوادر فنية وشبه فنية ثم اجراء الترتيبات اللازمة لفتح مراكز التدريب المهني وزيادة الأعداد التي كانت متوفرة فى السابق وتم توزيعها فى جميع مناطق الجماهيرية وذلك لاتاحة الفرصة لحمله شهادة اتمام مرحلة التعليم الاساسي تساعدهم فى حياتهم العملية وذلك لسد النقص الواضح الذى يعانى منه المجتمع ويمكن توضيح مدخلات ومخرجات التعليم العام والتعليم والتكوين المهني فى الجماهيرية فى الشكل رقم (5) .

- اما اهم انواع التعليم والتكوين المهني الذى تم اعتماده فى النظام التعليمي الجديد وعدد المراكز وعدد المدرسين للعام الدراسي 95 / 1996 افرنجى .. فيمكن توضيحه على النحو الاتي :-

1- التكوين الاساسي:

يدخل اليه الطلاب بعد اتمام المرحلة الاولى من التعليم الاساسي (الابتدائية سابقاً) او المتسربين من المرحلة الثانية من التعليم الاساسي (الاعداية سابقاً) وتصل مدة التدريب فى هذا النوع من الدراسة الى سنتين حيث يتدرب الطلاب على تعلم مهنة معينة مثل الميكانيكا والكهرباء والبناء والتشيد وقد وصل عدد هذه المهن الى (31) مهنة ويصل عدد المؤسسات او مراكز التدريب فى الجماهيرية الى ((149)) مركزا موزعة على جميع مناطق الجماهيرية كما يبلغ عدد الطلاب المتدربين فى هذه المراكز ((12850)) مدربا (انظر جدول (1)) ..

2- مراكز تدريب المرأة :

- ومدة الدراسة فى هذه المراكز سنة دراسية واحدة حيث يمكن ان يلتحق بهذا المركز كل امراة ترغب فى محو الامية المهنية أو تريد ان تتعلم حرفة خاصة ويتم الدخول اليها دون اشتراط مؤهل معين وتشمل هذه المهن على الحياكة والتطريز والتريكو والصناعات الغذائية والسكرتارية والطباعة والاعمال الادارية وقد بلغ عدد هذه المراكز (292) مراكز موزعة على جميع مناطق الجماهيرية كما بلغ عدد المتدربات (10855) متدربة .

3- التدريب المتوسط:

- هو احد المراحل التدريبية التي يدخل اليها الطلاب بعد اتمام مرحلة التعليم الاساسي ومدة الدراسة فيها (3) سنوات وتهتم بتدريب الطلاب على مهنة فنية مناسبة وهى تشمل مهنة مختلفة من بينها المهن الكهربائية والميكانيكية وتقنية الحاسوب والمهن الهندسية والادارية ويبلغ عدد هذه المهن (

55) مهنة كما يبلغ عدد هذه المركز (158) مركز أو موزعة على جميع مناطق الجماهيرية كما يبلغ عدد المتدربين في هذه المراكز (109.074) متدربا .

4- التعليم المتوسط:

ويشتمل على عدة انواع من التعليم المتوسط من بينها التعليم الثانوى العام ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات والثانويات التخصصية ومدة الدراسة فيها اربع سنوات ويبلغ عددها (170) مؤسسة تعليمية كما يبلغ عدد طلابها (33.148) طالبا وطالبة ثم معاهد المعلمين ومدة الدراسة فيها خمس سنوات ويبلغ عددها (158) مؤسسة علمية كما يصل عدد طلابها الى (30.692) طالبا وقد بدأت في الابدأ .

5- انواع اخرى من التدريب:

الى جانب التدريب الرسمى الذى تشرف عليه اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمى هناك ايضا التدريب القطاعى مثل قطاعى النفط والصحة والضمان الاجتماعى والتدريب الوظيفى اثناء العمل والتدريب الحر الذى يتم بواسطة القطاع الخاص وكل هذه الانواع .

من التدريب تساهم مساهمة فاعلة في زيادة الكوادر الوسطى وتساعد على تعلم المهن الفنية الماهرة وشبه الماهرة التي تساعد في إيجاد فرص عمل مناسبة وتساعد في توفير القوى العاملة الفنية من العناصر الوطنية التي يحتاج إليها المجتمع ولمزيد من التفصيل انظر (خليل 1996 - التشتي 1996)

التعليم العالي في الجماهيرية :-

- يعتبر التعليم العالي قمة الهرم التعليمي وينسب إليه الطلاب بعد الانتهاء من مرحلة التعليم المتوسط وقد تم الاهتمام بالتعليم العالي بشكل كبير حيث انه يستطيع أن يوفر الكوادر الفنية العليا من الخبراء والأطباء والمهندسين الذين يحتاج إليهم المجتمع في تنفيذ الخطط التنموية المختلفة .. كما أن الخريجين يمكن أن يحلوا مكان الخبرات الوافرة من غير الوطنيين وينقسم التعليم العالي إلى ثلاث أنواع رئيسية - وهي كالآتي :-

أولاً: المعاهد الفنية العليا :

- وتكون مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات وهي تعتبر مكملة للتعليم التقني والمهني المتوسط حيث تهتم هذه المعاهد بإعداد المعلمين والمدرّبين والمهن الفنية العالية في مجال الهندسة والمهن الشاملة والمهن الإدارية والمالية ويصل عدد المعاهد العليا في الجماهيرية إلى (59) معهداً كما يصل عدد الطلاب المسجلين بها خلال العام الدراسي 1996 / 95 ف (27.406) طالباً .

ثانياً: الدراسة الجامعية :

- وتتراوح مدة الدراسة ما بين (4 - 6) سنوات حسب نوع وطبيعة الكليات الجامعية ويوجد من بين الجامعات بعض الجامعات التخصصية مثل الجامعات الطبية والهندسة النفطية وقد وصل عدد هذه الجامعات إلى (13) جامعة وذلك بالإضافة إلى الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية التي تم افتتاحها في العام الدراسي 1996 / 97 إفرنجي كما يوجد بالجامعات الليبية (78) كلية و (438) قسماً أو يصل عدد الطلاب إلى (126.338) طالب وطالبة في العام الدراسي 1996 / 95 إفرنجي .

ثالثاً: الدراسات العليا

- وهو برنامج تعليمي يدخل إليه الطلاب بعد الانتهاء من المرحلة الجامعية ويوجد برنامج دراسات عليا في جميع التخصصات الجامعية ومتوفرة في عشر جامعات وقد بلغ عدد الطلاب المسجلين في هذا البرنامج (3267) طالباً معظمهم في مرحلة الدراسة العالية (الماجستير) أما برنامج الدراسات الدقيقة (الدكتوراه) فهو مازال محدوداً ضف إلى ذلك وجود أكاديمية العلوم الاقتصادية والسياسية ومجلس التخصصات الطبية بطرابلس وهما متخصصتان في الدراسات العليا كما يوجد بعض المعيدتين الذين يبلغ عددهم (766) معيدا ينتظرون توجههم للدراسات العليا في الداخل أو الخارج إلى (3185) وذلك حتى نهاية العام الدراسي 1996 / 95 إفرنجي . (انظر جدول (2)) ولمزيد من التفصيل انظر تقرير اللجنة الوطنية للجامعات لعام 1996 م إفرنجي .. وتقرير الإدارة العامة للمعاهد العليا للعام 1996 إفرنجي .

الأنشطة الاقتصادية للقوى العاملة في الجماهيرية العظمى .

وصل عدد السكان الليبيين في الجماهيرية العظمى حسب النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان عام 1995 إلى 4,405 مليون نسمة وقد وصل معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة إلى 3.5 % وهناك كثيرا من الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان ومن بين هذه الأنشطة الزراعة والغابات واستخراج وتكرير النفط والتشييد والبناء والخدمات العامة في مجال الإدارة ضف إلى ذلك الخدمات الصحية والتعليمية . ويتضح من الإحصاءات المتاحة أن العاملين في مجال الزراعة والغابات قد زاد من 126 ألف عام 1970 ليصل إلى 190 ألف نسمة عام 1990 والخدمات التعليمية من 35.4 ألف نسمة عام 1970 ليصل إلى 154.9 ألف عام 1990 . أما عدد المستخدمين الليبيين فقد كان 383.5 ألف عام 1970 فوصل إلى 952.8 ألف نسمة عام 1990 والمستخدمين غير الليبيين كان يبلغ عددهم 50 ألف عام 1970 فوصل إلى 118.9 ألف نسمة عام 1990 وبذلك فان نسبة المستخدمين غير الليبيين كانت تمثل حوالي 12 % من مجموع العمالة الليبية في تلك الفترة . انظر جدول رقم (3)

أما بالنسبة إلى توقعات القوة العاملة حسب الاسقاطات السكانية في الجماهيرية في الفترة ما بين (1990 - 2000) فهي تشير إلى توقع زيادة كبيرة حيث انه من المتوقع أن تزيد من 952.8 ألف نسمة عام 1990 لتصل إلى حوالي 1.467.8 ألف نسمة عام 2000 ومن المتوقع أن تزيد نسبة المشاركة من 43.3 % عام 1990 لتصل إلى 47.5 % عام 2000 وسوف تزيد نسبة مشاركة المرأة من 15.2 % عام 1990 لتصل إلى 22.3 % عام 2000 . انظر جدول رقم (4) ويلاحظ أن الاهتمام بالتكوين المهني والتوسع في التعليم الجامعي قد ظهر بصورة جلية منذ بداية العقد الحالي حيث زاد عدد الجامعات انتشارا بشكل كبير كما زاد عدد المؤسسات التعليمية في المجال المهني في جميع مناطق الجماهيرية غير إن أغلبية هذه الأعداد الكبيرة من الطلاب المنسبين لهذه المؤسسات التعليمية لم يباشروا العمل في سوق العمالة بعد ، نظرا لان غالبية الخريجين من الجامعات والمعاهد المتوسطة ما زالوا يؤدون الخدمة الوطنية أو الإنتاجية بالوحدات الإدارية أو التشاركيات العامة والخاصة .

• القوى العاملة الوطنية المتوقع دخولهم إلى سوق العمل

طبقا لإحصائيات إدارة الخدمة الوطنية فان الإعداد المتوقع دخولهم إلى سوق العمل من الخريجين خلال السنتين 96 / 1997 تصل إلى 413 ، 89 عنصرا منهم 540.980 عنصر من الإناث وهذه الرغم لا يشمل الخريجين الذين يؤدون الخدمة الوطنية بالشعب المسلح ، كما انه لا يشمل الخريجين الذين انتهوا من أداء الخدمة الإنتاجية وما زالوا ينتظرون دورهم في التعيين والذين يزيد عددهم عن (15) ألف خريج .

كما لوحظ أيضا تكديس أعدادا كبيرة من الخريجين معظمهم من الإناث من الباحثين عن العمل حيث يصعب توجيههم إلى العمل في مواقع الإنتاج خارج مناطق الإقامة . كما أن هذه الفئة من القوى العاملة لا تعمل إلا في مجال الإدارة أو التدريس ولا تستطيع المشاركة في المهن الماهرة وشبه الماهرة التي تتطلب تدريبات خاصا وقدرات جسدية معينة . وقد بلغ عدد المسجلين الباحثين عن العمل أكثر من (33) ألف عنصر خلال العام الدراسي 95 / 1996 لم ينسب منهم إلا (18) ألف عنصر حيث تم توجيههم إلى الجهات العامة والتشاركيات الخاصة (الهيئة العامة للقوى العاملة 1996) .

ومن المتوقع أن يدخل إلى سوق العمل خلال السنوات الثلاث القادمة ومع حلول القرن الحادي والعشرين عشرات الآلاف من الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمعاهد المتوسطة حيث يزيد مجموع الطلاب المنخرطين في الجامعات والمعاهد العليا وبرنامج الدراسات العليا في العام الدراسي 95 / 1996 عن (160) ألف طالب ، كما وصل عدد الطلاب الذين تم تسريبهم إلى الجامعات والمعاهد الفنية العليا للعام الدراسي الحالي إلى أكثر من (57) ألف طالب ، ويصل طلاب مرحلتي التدريب والتكوين المهني الأساسي والمتوسط إلى أكثر من (196) ألف طالب ، وهذه الأعداد لا تشمل طلاب مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم المتوسط أو الثانويات التقليدية (اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي 1995) والجدير بالذكر أن معظم طلاب مرحلة التكوين المتوسط يحاولون بشتى الوسائل الاستمرار في مواصلة الدراسة حتى المرحلة الجامعية دون الانخراط في سوق العمل الأمر الذي يؤدي إلى عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات المجتمع من القوى العاملة .

كما يلاحظ أن وجود عدد كبير من الخريجين تضاف سنويا إلى حجم الباحثين عن العمل لأن السوق قد تشبع بهذه التخصصات مثل خريجي كليات العلوم الإنسانية والمعاهد المتوسطة الخاصة بمجال العلوم الإدارية والمالية والزراعية ، وبعض تخصصات التدريب المهني مثل السمكرة والطلاء . كما لوحظ أن بعض خريجي المعاهد المهنية المتوسطة لم تتاح لهم فرصة التدريب الجيد أثناء الدراسة وبذلك أصبحوا غير قادرين على منافسة العمالة الوافدة المدربة تدريباً جيداً في بعض المهن الماهرة وشبه الماهرة وفي الوقت نفسه يوجد نقص واضح المهن الفنية التي يحتاجها المجتمع مثل التمريض وفنيو تحليل المعامل وتخصصات البناء والتشييد والخدمات الفندقية وغيرها من الوظائف الفنية أو التي تعتمد على المجهود العضلي من العمالة العادية التي مازالت محتكرة على العناصر غير الوطنية (الهيئة العامة للقوى العاملة 1995 من 23) .

ومن بين المشكلات التي تواجه المسؤولين في قطاع التعليم والبحث العلمي عزوف كثير من الطلاب عن القيام بالأعمال التي تتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً مثل أعمال الصيانة والحداة والميكانيكا مما شجع كثير من أرباب العمل والتشاريكات الخاصة على الاستعانة بالعناصر الوافدة للقيام بهذا النوع من النشاط الاقتصادية .

• القوى العاملة غير الوطنية

على الرغم من اهتمام الاخوة المسؤولين بقطاع التعليم والبحث العلمي بالتكوين المهني والتعليم الجامعي إلا أن الإحصاءات المتاحة والصادرة عن الهيئة العامة للقوى العاملة تفيد بأن الجماهيرية لا زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على العمالة الوافدة في كثير من التخصصات ويصل مجموع العمالة الوافدة المسجلة رسمياً في الهيئة العامة للقوى العاملة خلال عام 1995 إلى أكثر من (79) ألف عقد رسمي موزعة على مهن مختلفة . وتبلغ نسبة المهن الفنية الماهرة وشبه الماهرة إلى حوالي 45 % من إجمالي العمالة الوافدة يأتي بعد ذلك مدرسون في المراحل التعليمية المختلفة حيث تصل نسبتهم إلى 17 % من إجمالي القوى العاملة ثم يأتي بعد ذلك الأطباء والخدمات الطبية والمهندسون والعمالة العادية وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (5) . وهذا يدل على أن المجتمع الليبي مازال معتمداً على العمالة الوافدة بما في ذلك العمالة العادية .

كما لوحظ أن الاخوة العرب يمثلون أكثر من 50 % من العمالة الوافدة يأتي بعد ذلك مواطنين عرب من السودان والعراق وسوريا وفلسطين وبقية الدول العربية الأخرى وذلك كما هو

مبين في الجدول رقم (6) . كما لوحظ ان معظم هذه العمالة تعمل في الأجهزة الإدارية خاصة التعليم والخدمات الطبية ثم تأتي بعد ذلك فرص العمل في الشركات الوطنية والأجنبية والأنشطة الاقتصادية الخاصة . أما العمالة غير العربية فان اكبر نسبة منهم من الفلبين ثم يأتي بعد ذلك الأتراك وبنغلاديش والهنود ثم بقية الجنسيات الأخرى . كما لوحظ ان معظمهم يعمل في الشركات الأجنبية خاصة البناء والتشييد والنهر الصناعي العظيم ثم يأتي بعد ذلك العاملون في الأجهزة الإدارية خاصة القطاع الصحة والضمان الاجتماعي ثم الشركات النفطية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، انظر جدول (7)

مشاكل التدريب والتكوين المهني :

تعاثي معظم الأقطار العربية ومن بينها الجماهيرية من نقص واضح من مدرسين والمعلمين من الناحيتين النوعية والكمية في مجال التدريب والتكوين المهني ومن بين هذه المشاكل التقادم المعرفي وعدم تجديد المهارات الفنية الذي يحدث بسبب عدم مواكبة التغيرات التقنية المتطورة وعدم القدرة على التعامل مع المتطور منها ، ضف إلى ذلك نقص الإمكانيات المادية والتجهيزات العلمية والخبرات المحلية في مجال التدريب والتكوين المهني . وعدم التعامل مع المشكلة الحقيقية التي تعاثي منها معظم الدول النامية . وعلى مستوى الجماهيرية ، فعلى الرغم من اهتمام المسؤولين على قطاع التكوين المهني باللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي بزيادة عدد مراكز التكوين الأساسي والمتوسط ، وفتح كثير من هذه المراكز حيث وصل عددها إلى (441) مراكز في العام الدراسي 1996 / 95 وتنوع هذه المهن التي شملت أكثر من (57) مهنة على مستوى التدريب الأساسي وعدد (43) مهنة على مستوى التعليم المتوسط ، ورغم توظيف المبالغ اللازمة على تجهيز هذه المراكز المهنية التي تجاوزت أكثر من (72) مليون دينار ليبي عام 1993 إلا ان هذه المراكز المهنية لم تحقق الهدف المنشود حسب الخطة المقترحة وذلك للأسباب الآتية :

1. ان هناك عزوفا واضحا في الألتحاق بهذه المراكز التدريبية لدى الغالبية العظمى من الطلاب والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم وعى اولياء الامور بأهمية هذه مراكز ورغبتهم في توجيه ابناءهم الى الجامعات وذلك بسبب توفر فرص التعليم في الجامعات الليبية المنتشرة في جميع مناطق الجماهيرية .

2. يلاحظ ان الغالبية العظمى من ابناء الشعب الليبي لا يتقبلون القيام بالاعمال الحرفية نظرا لانها تعتبر حروفا جديدة على المجتمع الليبي كما ان الناس تعودوا على ان يقوم بهذه المهن الحرفية العمالة الوافدة من الدول الشقيقة والصديقة خاصة ان العمالة الاجنبية لازالت موجودة وتمارس هذه الانشطة الحرفية .

3. لوحظ ان بعض مراكز التدريب المهني لم يتوفر بها المدربون الجيدون والقادرون على التدريب بصورة جيدة كما ان بعضهم من غير الوطنيين . ضف الى ذلك ان بعض الطلاب لم تتاح لهم فرصة التدريب العملي بصورة جيدة تمكنهم من اتقان المهن والحرف التي تم تنسبهم اليها .

4. يلاحظ ان بعض الطلاب الليبيين الذين لم تتاح لهم فرصة مواصلة الدراسة العليا يفضلون القيام بالاعمال الوظيفية في الإدارات الشعبية أو يقومون بالانشطة التجارية التي تحقق لهم الربح السريع .

5. يعتبر وجود العمالة غير الوطنية في المهن الفنية والحرفية احد الاسباب التي جعلت كثير من الشباب لم يتعلموا هذه الحرف سواء عن طريق التدريب الرسمي او التدريب الحر .

التوصيات والمقترحات لنجاح التدريب المهني :

ان نجاح التدريب المهني في اي مجتمع يتطلب ضرورة مراعات التغير والتطور السريع الذي تشاهده معظم المجتمعات المتقدمة لمواجهة القرن الحادي والعشرون ، والتغيرات السريعة وانعكاسها على توزيع القوى العاملة على المهن المختلفة ، واعادة النظر في بعض المهن او الاساليب التعليمية العتيقة التي لم تعد تتماشى مع تطورات الحياة العصرية وذلك لمواكبة التقنيات الحديثة مثل استعمال الحاسوب في معظم اوجه الحياة في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور وربما يتفق مع احتياجات المجتمع الأمر الذي يتطلب تطوير المناهج وتغيرها وتحديثها بما يتناسب مع متطلبات القرن القادم . وتوفير فرص العمل المناسبة والاستفادة من تجارب الدول التي سبقنا في هذا المضمار . ولنجاح عملية التدريب المهني في الجماهيرية يتطلب الامر القيام الخطوات الآتية :

- 1- الاهتمام بإنشاء اقسام علمية في الكليات الجامعية في العلوم التطبيقية تستطيع افراس معلمي ومدربين قادرين على العمل في مجال التدريب والتكوين المهني .
- 2- السعي بإنشاء مراكز علمية متخصصة لتدريب وتطوير العاملين في مجال التكوين المهني والسعي الى تطوير برامج التدريب الذاتي والتدريب أثناء العمل والاستفادة من تقنيات الحاسوب والتدريب في الخارج لبعض المهن المطلوبة .
- 3- الاهتمام بالتعليم التقني في حل المشاكل العامة بدلا من اسلوب التلقين مع ضرورة تخطيط البرامج التدريبية بأسلوب علمي حديث واجراء البحوث التطبيقية والاستفادة من الخبرات الاجنبية او العربية في هذا المجال .
- 4- ضرورة توفير التجهيزات اللازمة لنجاح العملية التدريبية واتشاء بعض المقار النموذجية في مناطق مختلفة من الجماهيرية حيثما توجد الكثافات السكانية وتجهيزها بالورش والالات والمعدات المطلوبة .
- 5- اعداد البرامج التدريبية التي تستطيع توفير مخرجات وكوادر فنية تستطيع ان تلبي احتياجات المجتمع الفعلية لسوق العمل وتغيرها بصورة مستمرة لتواكب حركة التقدم والتطور في مجال التدريب والتكوين المهني .
- 6- العمل على اظهار اهمية التعليم التقني بوسائل الاعلام المختلفة او اظهار دورها في بناء الفرد والجماعة لتطوير وتحسين ظروف المجتمع .
- 7- العمل على نشر التعليم التقني الذي يناسب المرأة وبما يناسب الجامعات بحيث يوجه اليها فقط الطلاب ذوى القدرات والكفاءات العالية ويوجه بقية الطلاب الى المعاهد الفنية العليا .
- 8- ضرورة تنفيذ الخطط المقترحة بشأن انتشار التعليم المهني والثانويات التخصصية والاهتمام بالتخصصات التي يوجد بها عناصر غير لبيبة مع اخذ راي الجهات العامة في تحديد التخصصات المطلوبة التي توفر احتياجات المجتمع من القوى العاملة .
- 9- التاكيد على تنفيذ القرارات الخاصة بمنع التعاقد مع العمالة الوافدة في بعض المهن او الاعمال الادارية التي تتوفر فيها عناصر وطنية .

الخاتمة

يلاحظ من خلال تحليل الاحصاءات، المتوفرة ان بؤادر البطالة الحقيقية والبطالة المقتعة قد بدأت تظهر على بعض انواع العمالة فى المجتمع الليبي وسوف يظهر ذلك بصورة جلية فى السنوات القادمة ، حيث ان اكثر من (100) الف خريج سوف ينتهوا من اداء الخدمة الوطنية او الانتاجية ويدخلون الى سوق العمل علما بأن معظمهم من الاناث ، كما ان الاغلبية العظمى تخرجوا من مهن ادارية بالتعليم المتوسط أو من كليات العلوم الاساتية بالجامعات كما اتضح ايضا ان القوة العاملة المتوقعة فى المستقبل القريب وهم الطلاب المنخرطين حاليا فى الجامعات او الموجهين اليها يضاى عدد الطلاب الدراسين فى مراكز التكوين المتوسط ، الامر الذى لايتمشى مع النموذج الامثل للتركيبية المهنية المطلوبة ، ولذلك لابد من الحد من القبول فى الجامعات الابالنسبة للتخصصات التى يحتاجها المجتمع وبالتالي توجيه اغلبية الطلاب الى مراكز التكوين المهني منذ بداية مرحلة التعليم المتوسط لنتمكن من ايجاد اطارات فنية ونتحصل على مخرجات من النظام التعليمى فى الجماهيرية يودى الى توفير الكوادر الفنية من القوى العاملة الوطنية التى يحتاجها المجتمع الليبي .

• المصادر العربية

- البشتى ، عواطف (حول دور التعليم التقنى والمهنى فى نظم التعليم فى الجماهيرية) ورقة مقدمة الى الندوة الاقليمية لمقررى سياسات التعليم التقنى والمهنى فى الدول العربية ، المنعقد فى تونس فى شهر 4 / 1995 ورقة غير منشورة .
- الحوات ، على (التعليم العالى فى ليبيا) نشأته وتطوره وانجازته . مجلة الجامعى ، تصدر عن النقابة العامة لاعضاء هيئة التدريس الجامعى العدد الاول الفاتح (سبتمبر) 1993 .
- الخفاجى ، عباس واخرون (اتجاهات التعليم الثانوى فى الجماهيرية الليبية) مجلة قاريونس العلمية ، السنة الثالثة ، العدد الثالث ، منشورات جامعى قاريونس بنغازى 1990 ص (161 - 180)
- الفائدى ، محجوب (اثر التعليم التقنى والمهنى على توزيع القوى العاملة وسياسة الاستخدام فى الجماهيرية العظمى ، مجلة قاريونس العلمية السنة الاولى العدد الاول منشورات جامعى قاريونس بنغازى 1988 (ص 24 - 38) .
- القماطى ، احمد (تطور التعليم فى ليبيا) مجلة الدراسات التربوية ، جامعى الفاتح كلية التربية المجلد الثانى 1983 ص (151 - 158) .
- النائب ، احمد (المعلم التقنى والمهنى وافاق تطوره) تقرير مقدم الى اجتماع خبراء الاجتماع الاقليمى حول اعداد وتدريب المعلم التقنى والمهنى فى الدول العربية ، ابوظبى مارس 1996
- خليل ، الصادق (الورقة القطرية للجماهيرية المقدمة فى اجتماع الخبراء العرب لتحديد الاحتياجات التدريبية للدول العربية فى ظل التغير الهيكلى لاقتصادياتها ، القاهرة ، ديسمبر 1993 .
- خليل ، الصادق الورقة القطرية للجماهيرية المقدمة للاجتماع الاقليمى لاعداد وتدريب المعلم التقنى فى الدول العربية ابوظبى مارس 1996 .
- سليمان ، حسن (اثر التطور التكنولوجى على القوى العاملة وسياسة الاستخدام فى الكويت) مجلة العلوم الاجتماعية الكويت ، مجلد 15 عدد (2) 1987 .

• **مؤسسات ومنظمات علمية**

اللجنة الوطنية للجامعات ، التقرير السنوى المقدم الى اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمى لعام 1996 .

اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة (تطوير التعليم فى ليبيا فى السنوات (92 / 93 / 1994))
التقرير الوطنى المقدم الى مؤتمر التربية الدولى جنيف 1994 .

اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمى ، التقرير السنوى المقدم للمؤتمرات الشعبية الاساسية فى دور انعقادها العادى 1995 ف .

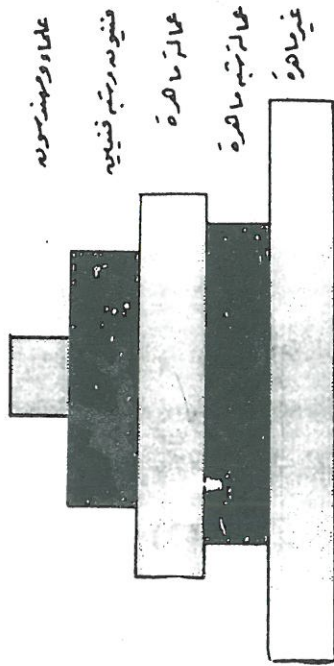
اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمى ، الادارة العامة للمناهج ، خطة ومفردات مناهج الثانويات التخصصية ، 1996 .

وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية ، النظام التعليمى الجديد للمرحلة الثانوية ، 1992 .
الهيئة العامة للقوى العاملة بالجمهورية ، تقرير عن توزيع العمالة الاجنبية حسب المهنة والجنسية لعام 1996 .

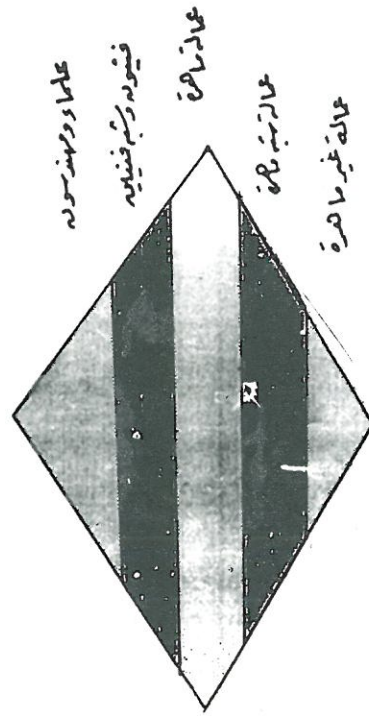
• **المراجع الاجنبية**

- Beckner W.and j.cornet , the secondary school curriculum . London . Intenational Textbook comp . 1972 .
Geigor , G (An experimentalist approach to education) in Modern philosophies and education . Chicago , NSSE , 1955 .
Ingram , F . What makes education vocational , washington , DC , AVA , Inc . , 1965 .
Dewey , john . Experience and education , New yourk , coller Books , 1977 .
Nadler , Leonard . Development human resourses , Gulf publishing Co . houston Texas, 1970 .

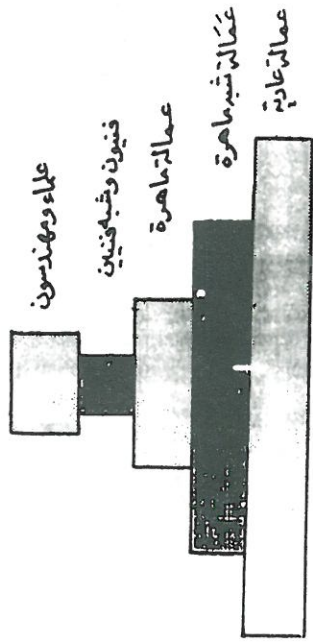
شكل (٣) الشكيلة المهنية الرأسية في الجماهيرية



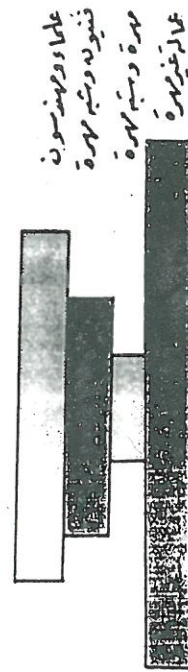
شكل (٤) الهيكل المهني المرغوب على المدى البعيد

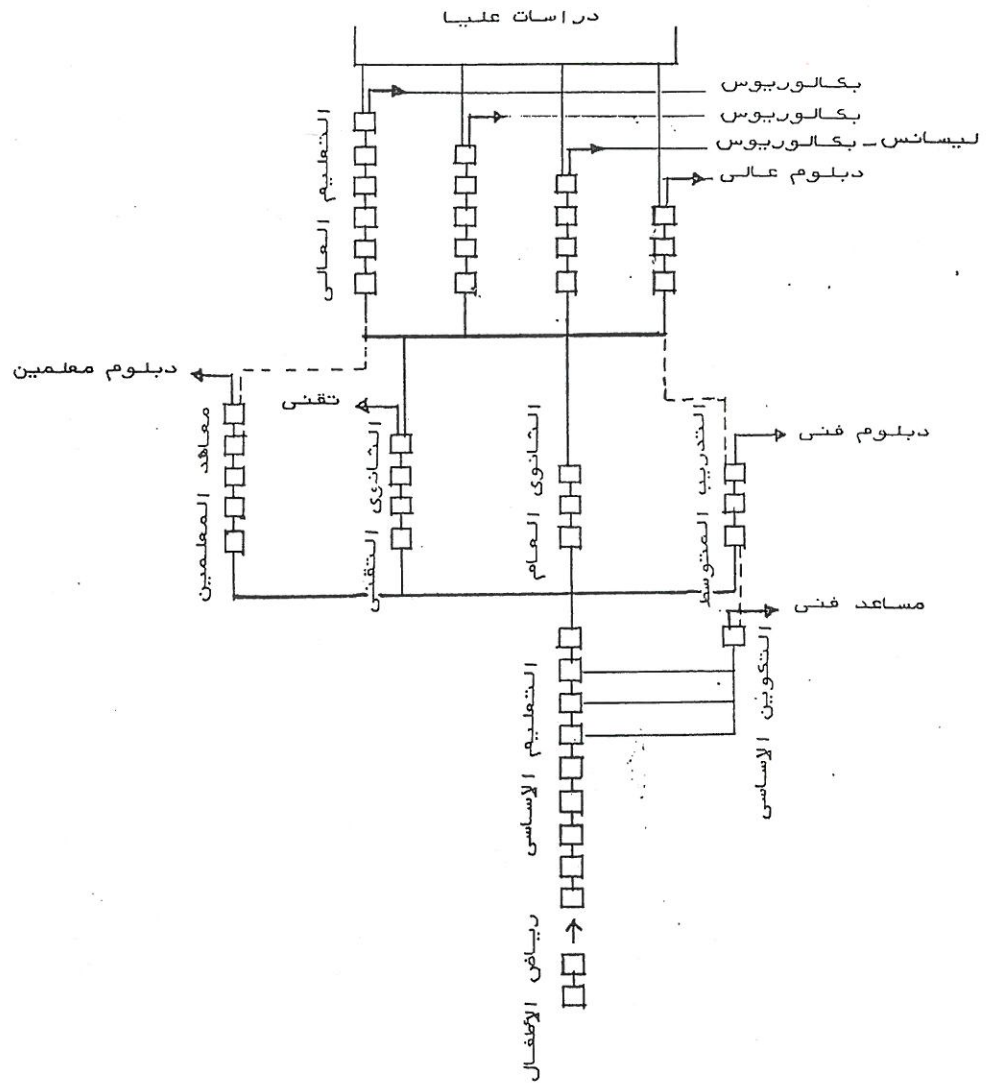


شكل (١) الشكيلة المهنية في بعض الأقطار العربية



شكل (٢) الشكيلة المهنية الرأسية في الكويت





الشكل رقم (5)

مدخلات ومخرجات انظمة التعليم والترابط الافقى والعمودى بينها

جدول (1)

يبين نوع التدريب الأساسي والمتوسط والتعليم العام في الجماهيرية للعام الدراسي 95 / 1996 ف

عدد الطلاب	عدد المؤسسات	مدة الدراسة	نوع التعليم
12850	149	2	<u>التدريب الأساسي</u> مراكز تدريب أساس
10855	292	1	مراكز تدريب المرأة
23705	441	--	المجموع
109074	158	3	<u>التدريب المتوسط</u> تدريب متوسط
33148	170	4	ثانويات تخصصية
30692	158	5	معاهد معلمين
172914	486	--	المجموع
1363900	3259	9	<u>التعليم العام</u> التعليم الأساسي
91178	361	3	التعليم المتوسط
1455078	3620	--	المجموع

المصدر :-

1: خليل 1996 أفرنجي .

2: البشتي 1996 أفرنجي .

جدول (2)

يبين عدد المؤسسات العلمية وعدد الطلاب المنخرطين في التعليم العلمي بالجمهورية
للعام 95 / 1996 ف

عدد الطلاب	عدد المؤسسات	مدة الدراسة	نوع التعليم
27.406	59	3	التعليم الجامعي معاهد عليا
126.338	13	6.4	جامعات
154140	72	--	المجموع
766	13	--	دراسات عليا معيدون بالجامعات
3267	10	--	دراسات عليا بالداخل
3185	--	--	موفدون للخارج
7218	23	--	المجموع

المصدر :-

- 1: تقرير اللجنة الوطنية للجامعات 1996 الفرنسي .
- 2: تقرير الادارة العامة للمعاهد العليا 1996 افرنجي .

جدول (3)

تطور حجم الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية من 70 - 90 أفرنجي (العدد الالف)
في الجماهيرية الليبية .

الزيادة المطلقة	1990	1980	1970	النشاط الاقتصادي
64.2	190.2	153.4	126.0	الزراعة والغابات
6.8	16.8	13.7	10.0	النفط والغاز
4.7	8.7	9.5	4.0	التعدين والمحاجر
79.6	100.0	58.0	20.4	الصناعات التحويلية
20.3	28.7	19.2	8.4	الكهرباء والغاز
108.5	157.5	173.0	49.0	التشييد والبناء
23.6	53.9	42.9	30.3	التجارة والمطاعم
47.4	82.3	71.2	34.9	النقل والتخزين
46.7	102.1	65.0	55.4	خدمات إدارية
119.5	154.9	91.0	35.4	خدمات تعليمية
37.1	56.4	45.8	19.3	خدمات صحية
568.3	952.8	532.8	383.5	استخدام الليبيين
68.9	118.9	280.0	50.0	غير الليبيين

المصدر :

خليل 1993 أفرنجي .

اسقاطات القوى العاملة في الجماهيرية حسب نوع الجنس ونسبة المشاركين من السكان 15 سنة فأكثر للسنوات 90 / 2000
جدول (4)

نسبة المشاركة	المجموع		إناث		ذكور		السنوات
	عدد القوى العاملة	سكان 15 فأكثر	عدد القوى العاملة	إناث 15 فأكثر	عدد القوى العاملة	ذكور 15 فأكثر	
43.3	952.8	2.061.7	153.5	1.008.5	70.2	1.053.2	1990 افرنجي
44.8	996.8	2.226.7	189.6	1083.4	70.6	1.143.3	1992 افرنجي
45.3	1.095.3	2.415.2	218.3	1.180.0	71.0	1235.2	1994 افرنجي
45.9	1.201.9	2617.9	252.0	1.285.2	71.3	1332.2	1996 افرنجي
46.7	1333.4	2854.5	294.2	1401.0	71.5	1453.5	1998 افرنجي
47.5	1467.2	3090.9	336.6	1516.4	71.8	1574.5	2000 افرنجي

خليل 1993 افرنجي

جدول (5)

يوضح العمالة الاجنبية حسب التخصص المسجلة بالقوى العاملة للعام 1995

النسبة المئوية	العدد	أسم المهنة	ر.م
.03	2410	محاسب	1
.04	2783	مزارع / زراعي	2
.04	2899	طباخ / سفيرجي	3
.05	4321	مهندسون بأنواعهم	4
.06	4506	أطباء أو صيادلة	5
.08	6629	خدمات طبية	6
.08	6241	عامل عادي	7
.17	13729	مدرسون بأنواعهم	8
.45	36022	مهن فنية مختلطة	9
100	79540	المجموع	

المصدر :

الهيئة العامة للقوى العاملة.

جدول (6)
احصائية بالقوى العاملة العربية بالجمهورية خلال العام 1995 افرنجي

		الجنسية										مكان العمل
المجموع	أخرى	مغربي	تونسي	جزائري	فلسطيني	سوري	عراقي	سوداني	مصري			
18682	330	245	55	463	1363	560	1773	2158	11735	الاجهزة الادارية		
5146	31	1211	171	18	48	46	51	1384	2186	الشركات الوطنية العامة		
1597	46	261	53	15	08	19	14	525	656	الشركات الاجنبية		
587	83	85	9	61	15	16	139	101	78	الشركات الوطنية النفطية		
610	17	41	88	60	17	17	36	246	88	الشركات الاجنبية النفطية		
13744	120	1471	773	514	01	781	52	3841	6191	التشاريكات والانشطة الخاصة		
40366	627	3314	1149	1131	1452	1429	2065	8255	20934	المجموع		

المصدر :
الهيئة العامة للقوى العاملة 1996 افرنجي .

جدول (7)

احصائية بالقوى العاملة غير العربية بالجمهورية خلال العام 1995 افرنجي

المجموع	أخرى	تركي	فيتنامي	صيني	كوري	فلبيني	هندي	بنغلاديشي	باكستاني	مكان العمل
5887	1903	01	--	--	265	2432	988	75	223	الاجهزة الادارية
2435	488	118	--	06	--	74	458	750	541	الشركات الوطنية العامة
2212	5436	4241	3015	1527	2181	2400	1734	1798	380	الشركات الاجنبية
3008	1771	35	--	1	29	784	223	93	72	الشركات الوطنية النفطية
4381	1507	07	--	311	212	1470	07	783	84	الشركات الاجنبية النفطية
751	439	15	--	--	--	17	03	33	244	التشاريكات والانشطة الخاصة
39174	11544	4417	4417	1845	2687	7177	3413	3532	1544	المجموع

المصدر :

الهيئة العامة للقوى العاملة 1996 افرنجي .